



التعليم العالي وسوق العمل: مفاهيم عامة ومصطلحات التعليم العالي: انجازات تحديات سوق العمل العربي: الواقع والاختلالات تشخيص مشكلة ملاءمة مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل

المهارات المطلوبة لسوق العمل

تحليل واحتساب مؤشرات مخرجات التعليم وسوق العمل البرنامج الإصلاحي وسياسات التعليم الملاعمة لسوق العمل تجارب عربية في إصلاح التعليم العالي

حلقة نقاشية: وسائل ربط التعليم بعجلة التنمية والتوجهات الإصلاحية

موضوعات البرنامج







- تدل الكثير من الاحصائيات المتاحة والتجارب التنوية لكثير من دول العالم على أن تحقيق التنمية الاقتصادية لم بعد يتوقف على ما تملكه هذه البلدان من موارد طبيعية وعناصر إنتاجية فقط بل يتوقف في المقام الاول على نوعية الموارد البشرية التي سهم التعليم والبحث العلمي في إعدادها وتدريبها وتحسين أدائها، وايضا على المستوى العملي والمهاري لقوة العمل التي تملكها، والتي تمكنها من استيعاب وملاحقة الطورات السريعة والمتلاحقة لفنون الإنتاج الحديثة.
- وهذا الأمريؤكد على أن التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة سهمان في تحقيق التنمية والمحافظة عليها واستمرارها، ومن ثم يعد الاستثمار في التعليم مكملاللاستثمار في رأس المال المادي.



- وإذا كان هذا الأمر يصدق على الدول المتقدمة فإن التعليم يمثل أهمية خاصة للدول النامية، حيث بعد العنصر البشرى من أهم العناصر التي يمكن أن تسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية.
- وهذا العنصر البشرى البسطيع أن تؤدى دوره في تحقيق التنمية ما لم يتوفر له تعليم يجعله عنصر نمو وتقدم بدلا من أن يكون عنصر جمود وتخلف، خاصة وأن العصر الذي نعيشه الأن هو عصر المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة.
 - اليابان مثلا برهنت على أن الموارد الطبيعية ليست دائما العنصر الوحيد
 لإحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ان هذه الموجة الحضارية الثالثة (حضارة عصر المعلومات) التي أصبحت تسهم وتسيطر مع مطلع الألفية الثالثة هي حضارة تحتاج إلى عقلية جديدة تستطيع أن تتعامل معها ومن ثم فهي تحتاج إلى تربية جديدة وتعليم جديد.



- إن هذا العصر الذي نعيش اليوم في معطياته يفرض علينا مطالب وتحديات جديدة ويضعنا أمام واقع سريع التغير، وهذا هو التحدي الذي يواجه قطاع التعليم بشكل عام ويجعله في وضع حرج ما لميم إعادة النظر في السياسات والتطوير في المناهج وإعادة صياغة الأهداف حتى يتمكن من توفير الموارد البشرية القادرة على الانخراط في عصر العلم والتكنولوجيا ومواكبة التغيرات ومعرفة كيفية التعامل مع مستجدات العصر.
- ويؤكد ذلك الكثير من الدراسات والتقارير من أن هناك بعض الملاحظات على مخرجات التعليم العالي أهمها ضعف توافق المؤهلات والخبرات والمهارات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.



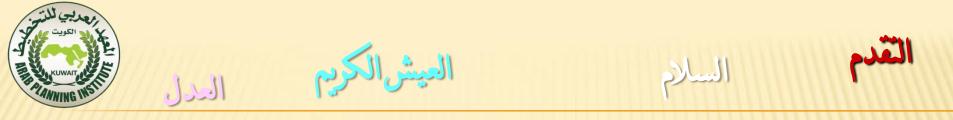
- ومع العلم، بأن موضوع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي والفني واحتياجات سوق العمل والمجتمع بقطاعاته الخاصة والعامة بعد هما عالميا بواجه جميع الدول في العالم بما فيها الدول العربية.
- ومن خلال ما تقدم يمكن القول بأن الحاجة أصبحت ماسة إلى التأكيد على ضرورة ملاءمة خريجي التعليم الجامعي لاحتياجات سوق العمل وذلك لضمان حصولهم على الفرص الوظيفية المناسبة من ناحية ، ومساهمة التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد من ناحية أخرى.
- ولهذا يتناول برنامجنا هذا أهم المفردات ذات الصلة بموضوع التعليم العالي والفني وعلاقتهما بمتطلبات سوق العمل في الدول العربية، بما فيها الآليات المقترحة لضمان مخرجات قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية وتلبى احتياجات التنمية في الدول العربية.







- * فإذا ما تحدثنا عن مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية وسوق العمل فلابد من الإشارة، المفهوم الواسع للتنمية الذي يُعرّف على أنه عملية لتوسيع خيارات البشر وعلاقته بأسواق العمل. وتشتمل أهم وسائل تحقيق مثل هذه التنمية على ما يلي:
 - < التركيبة المؤسسية
 - ✓ التسهيلات الاقتصادية
 - الفرص الاجتماعية
 - ﴿ الأمان الحمائي (أو الوقائي)



النموالتكنولوجي الصحة والسلامة

التطور

ما هج التعمية؟ اللا

المعرفة

الثقافة حرية الانعثيار الطلم

العمر الطويل الأمن الأمن



I. التنمية المستدامة



وفي إطار هذا التعرف تندرج قضاما التعليم وسوق العمل من خلال كل الوسائل المشار إليها أعلاه، أي أن التنمية المستدامة يجب أن تلبي احتياجات المجتمع في الوقت الحالي مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال اللاحقة.



2. هل للاقتصاد علاقة بالتعليم؟

بلا شك. . يرتبط الاقتصاد بالتعليم بعلاقة طردية تتضح معالمها في انجاهين، هما:

- التعليم يزود الاقتصاد بالمعارف والقوى العاملة المؤهلة.
 والاقتصاد يقدم لمنظومة التعليم ما يلزمها من موارد مالية ومادية لأداء وظيفتها.





- التعليم العالي:

تعد مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته، رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسداً لحاجات المجتمع المختلفة في حاضرة ومستقبله عما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة ، وهو كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية، وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية.



- السياسة التعليمية:

تعرف السياسة التعليمية بأنها "تفكير منظم، أي الوسائل والأدوات أو الإجراءات التي توجه الأنشطة والمشروعات في قطاع التعليم والتي يراها واضعو السياسة التعليمية كفيلة بتحقيق الطموحات التي يتطلع المجتمع والأفراد إلى تحقيقها في ضوء الظروف والإمكانيات المتاحة ".

- نوعية الخرج:

يقصد بها في هذا البرنامج: المعارف والمهارات والخبرات التي أكتسبها الخرج، السيما تلك التي تؤهله لدخول سوق العمل.



- سوق العمل:

تقصد الدراسة بسوق العمل: الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص.

درجة الملاءمة:

هي مدي توفر ما يؤدي إلى إكساب الخريجة المهارات الأساسية من خلال المقررات الدراسية التي تدرسها الخريجة.



- كفاءة النظام التعليمي:

هي مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه ، وتنقسم الكفاءة إلى قسمين: أحداهما كفاءة داخلية أي مدى تحقيق مخرجات النظام لأهدافه ، وكفاءة خارجية، أي مدى تحقيق مخرجات النظام لاحتياجات المجتمع.

- الأداء:

هو جميع الأعمال التي يقوم بها التعليم العالي لتحقيق الأهداف من حيث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والخدمات التي يقدمها للطلبة والهيئة التعليمية والمتمثلة في عمليات التعليم العالي .



* مواعمة التعليم العالي لسوق العمل:

انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير شكل معزز رسالة هذا التعليم وبعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملاءمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي .



مناقشة !!!









